

تصير فخر رواية الجلالة يكون ذلك غذاؤها وفي اخرى لا بأس كما قيل ان
يخلط ومن ثم ذهب بعضهم الى كراهة مطلقا جعل النهي على التنزيه اذ لا يفر
على التحريم في شيء منها ونهى النهي في البسوط قايلا انه مذهبنا شعره الاثنا
ومما اتفقوا عليه في منع استيراق الناقة باربعين يوما ومما اختلفوا
فيه البقرة فقدرها باربعين وثلاثين وبخترين والشاء فبعضه
وسبعة وخمسة والسمك فيوم وليلة ويوم والبطه والدجاجة فبعضه
وثلاثة فيهما وسبعة مع اليوم الاخير خاصة قال الترمذي
رحم الله وجهي اعتبارا كذا الامر من هذه المقدرات وما يزيد
الجمل والنخن ليجوز من حق الادلة ولو لا اشتها العمل المقدر في الجمل
بما لا يحرم لا يمكن عدم الرجوع اليه في شيء منها وهو حسن ولو نرى خيرا
او يولاه يحرم لحمه لكن في الخبز النشاء الكسكس وازدجحت على الجمل
لا يؤكل ما في بطنها وفي التي نثرت بولا انه يفسد ما في جوفها ثم لا بأس
بمنقح البيض واللبن تابعا فيما جاز جلال ومما يحرم حرام ومع الانتباه
يجل من البيض ما اختلف طرفاه لاما اتفق الصالح منها اذا دخلت اية وجد
بيضا فلا تأكل منه الا ما اختلف طرفاه وفي الحسن ما استوى طرفاه فلا تأكل
وما اختلف طرفاه وكل وفي العلف يؤكل ما كان حشنا الا ما كان مسلخا للثوب
ولم يقيد الا كذا في حال الانتباه ولكن الحل اساقا لانه لا دليل على كونه
ولا سنة ولا اجماع ووافقه في المختلف مستند لا يجوز واحل الا صيد الجمل
وطعامه وعدم ما ينافيه الا حديث المعول عليه بفتح الفتح لا خلاف في تحريم
الميتة من الحيوان اى الخارج روجه بغير التذكية المعتنق نترعا سواء ما

لا يقع

لا يقع عليه الزكوة في الشرح وما يقع ولم يقع والكاتب السنة اطلق به وقد
عقد تحريمها الاية الكريمة وفي حكمها الجزاء التي تحلها الحيوان والنبات من الحيوان
بالاعراف وكما يحرم اكلها يحرم الانتفاع بها بوجه من الوجوه في الالة
ان الجازات الى الحقيقة من اضافة التحريم الى العين وفيه ان المتبادر
ومثله الاكل كما ان المتبادر من تحريم الاموات الكسكس نعم في الصحيح فالتبسة
يقع في شيء منها قال لا يجوز جماعها من الاستسقاء جلودها وآسكت
حمة واما ما اخذه الحيوان منها فلا يصدق عليه الميتة في حال استعماله
لا خلاف في اللبن وقد ذكرناه مفصلا في مباح الصلوات واذا وجد
لحم ولا يدري اذ كان حيوانا ميتا فالشهور انه يطرح في النار فان انقبض فهو
ذكي وان لم يخط فهو ميت للحريم في سنة وقف وبها له وفي مثله ورد
الصحيح كل شيء فيه حلال وحرام فهو حلال حلال حتى تعرف حرامه يفتى
واذا اختلط الذي للميت وجب الانتفاع منه حتى يعلم الذي يبيحه
لو لم يجز اعتبار الميت ولا يم الا بذلك كذا قاله وفي الصحيح اذا اختلط
الذكي والميتة باعه من يستحل الميتة ويأكل منه وقبل انما يجوز بيعه
من يستحل الميتة ارضد مع الذي حاشته وقيل لا يجوز بطلانها والاحتياط
ومعالجة القصر **مفتاح** لا خلاف في تحريم الدم اما المسفوح منه فاصح
الاية والحاشية واما غير ذلك من الحيات الاما تختلف في المذبح
فبضعف اللحم فانه طاهر حلال لا خلاف في اللصل وتقيد التحريم في الالة
بكونه سفويا اى مصوبا يفتق خرج الحديث ويقع ثم طران لا يجيبه
النفس لكن ورد في الصحيح وقد فيها جوارر وقه بواقد اربعة من دم النوك

الحرام هبينة فتدفع
وقال غير ذلك في حركات
حلال حتى يعلم انه